

توصيات للقضاء على العنف ضد المرأة

=====

- ✓ مراجعة القوانين والتشريعات التي تناولت العنف ضد النساء.
- ✓ إصدار قانون صارم لحماية الإناث من جميع أشكال العنف الجسدي والنفسي داخل الأسرة، وفي مكان العمل، وفي المجتمع؛ يحافظ على حقوق الضحايا ويعاقب مرتكبيه. يجب أن تنظر هذه التشريعات إلى العنف الأسري باعتباره جريمة ترتكب ضد المجتمع ككل، وليس باعتباره شأنًا خاصًا، والعمل على إشراك النساء في بلورة القوانين، خاصة تلك التي تؤثر على أوضاعهن.
- ✓ إصدار قانون جديد يتضمن تعريفًا وتجريمًا لفعل التحرش الجنسي، ويضع معايير التدليل على حدوثه.
- ✓ ينبغي أن يمنح ضباط الشرطة الذين يعملون في الشارع سلطة تلقي البلاغات مباشرة بدلا من أن يحدث ذلك فقط في أقسام الشرطة؛ ويمكن استخدام استمارات مصممة خصيصا لذلك (مثل تلك التي تستعمل في المخالفات المرورية). كما يجب تسجيل البلاغات في سجلات خاصة بأقسام الشرطة حتى يخضع المنتهكون للعقاب في حالة التكرار؛ ذلك أنه يتعين أن تمثل حالة تسجيل الشكوى للمرة الثانية أساسا كافيا لرفع دعوى ضد المرتكب.
- ✓ تبني إجراءات معيقة للممارسات السالبة لوضع القانون محل التنفيذ من قبل الضباط، مثل الامتناع عن تسجيل البلاغ، أو التعاون مع المرتكب ضد الضحية.
- ✓ رفع وعي الرجال والنساء والشباب من الجنسين بتعاليم الدين الإسلامي، وينبغي أن يتم ذلك في جميع المساجد ومن خلال التلفزيون ووسائل الإعلام.
- ✓ تركيز البرامج الإعلامية على الحقوق المتساوية للنساء والرجال بدلا من عرض مشاهد استفزازية من العنف ضد النساء؛ ذلك أن على البرامج تقديم علاقات تتسم بالاحترام المتبادل بين الأزواج، وبين الأهل وأطفالهم، وبين الأشقاء والمعارف والأصدقاء.
- ✓ زيادة المراقبة الأمنية في الشوارع ووسائل المواصلات والمؤسسات التعليمية، واتخاذ الخطوات العملية للحد من العنف المجتمعي، بما في ذلك التحرش بالإناث في الأماكن العامة.
- ✓ إنشاء وحدات متخصصة في مراكز الشرطة لاستقبال والتحقيق في حالات العنف المنزلي والاعتداء الجنسي ومزودة بالموظفين المدربين.

- ✓ النهوض بجميع الخدمات المحلية المقدمة للنساء ضحايا العنف، ورفع الوعي حول الفوائد التي توفرها تلك الخدمات؛ وإلى جانب الخدمات المقدمة للضحايا، يجب أن تتضمن الأنشطة الوقائية توفير الإرشاد ورفع الوعي حول كيفية إيقاف العنف وحماية النساء الى جانب التداعيات القانونية التي سيتعرض لها مرتكبو العنف.
- ✓ إجراء تحليلات وبحوث إضافية حول أشكال محددة من العنف ضد النساء، وعمليات التدخل اللازمة. وينبغي تجميع المسوح الديموغرافية والصحية، والبيانات المتعلقة بالجرائم بطريقة منتظمة من أجل رصد الاتجاهات وتقييم التقدم في مجال مناهضة العنف ضد النساء؛ كما يتعين توافر جميع مجموعات البيانات للباحثين حتى يقوموا بتحليل المعلومات التي تفيدها صانعي السياسات.
- ✓ إطلاق حملات في مصر تناول العنف ضد النساء مع استهداف الجمهور العام من ناحية وفئات فرعية محددة من السكان من خلال اعتماد استراتيجيات اتصالية مختلفة (مثل التوجه إلى رجال الدين في الجوامع والكنائس، والرجال بصفة عامة في أماكن العمل، والنساء من خلال البرامج النسائية في وسائل الإعلام، أو بواسطة المنظمات النسائية، والفتيان والفتيات في المدارس الدينية أو العامة، إلخ)
- ✓ تخصيص التمويل اللازم لمناهضة العنف ضد النساء، ويتعين أن تتحمل الدولة بكل مؤسساتها توفير الموارد اللازمة، وتحديد المخصصات من ميزانية الدولة لوضع آليات مناهضة العنف ضد النساء محل التنفيذ.
- ✓ رفع الوعي بالعنف ضد النساء في صفوف صانعي السياسات والفاعلين في مجال القانون. والعمل على تعميق وعى كبار المسؤولين وصانعي السياسات والمعلمين بحقوق الإنسان وحقوق النساء، من خلال تقديم التدريب المناسب لكل من يتعامل مع ضحايا العنف، بمن في ذلك رجال الأمن الرسميون، ورجال الشرطة، والموظفون في النظام القضائي، والقائمون على الخدمة الاجتماعية، وفي مجالات الخدمات الطبية، والمحامون، والمهنيون في المنظمات غير الحكومية، على أن يركز هذا التدريب على أبعاد المشكلة وتداعياتها، ويسهم في تغيير القيم، ويرفع قدرة هذه الأطراف على تقديم المساعدة الفعالة التي تحافظ على كرامة النساء وحقوقهن.
- ✓ مضاعفة عدد بيوت الإيواء للنساء التي تقدم المساعدة القانونية والاستشارات النفسية والاجتماعية، والعلاج الطبي، وتوفير التدريب للعاملين في هذه البيوت.

- ✓ ينبغي ألا يكتفي القانون بمنح حماية مباشرة من العنف الجسدي والجنسي، وإنما أيضا أن يؤدي إلى تفادي تزايد العنف النفسي ضد النساء سواء حدث ذلك في المجال العام أو الخاص.
- ✓ يشير الإخفاق في تطبيق العقاب في مجال العنف الأسري، أو تخفيف العقوبات فيما يسمى بجرائم الشرف، إلى تغاضي المجتمع والدولة عن هذا العنف؛ كما يساعد عدم معالجة قوانين العمل التحرش الجنسي على ترك مرتكبيه يمشون في غيهم بكل أمان.
- ✓ يؤدي التمييز في قوانين الأسرة إلى الحد من قدرة النساء على التخلص من وضع تعانين فيه من الانتهاكات، كما يضع العراقيين أمام قدرتهن على الوفاء باحتياجاتهن المالية هن وأطفالهن (العنف الاقتصادي).
- ✓ يجب النظر في كيفية تناول القانون المصري - بدءاً بالدستور، وصولاً إلى القوانين الأساسية - مسألة حقوق النساء بصفة عامة، وتوفير الحماية من العنف ضد النساء بصفة خاصة.
- ✓ تطوير استجابة مجتمعية منسقة تجاه العنف ضد النساء من خلال خلق العلاقات البناءة فيما بين الشرطة، ووكلاء النيابة، ومقدمي الرعاية الصحية، وبيوت الإيواء، والمنظمات غير الحكومية، والقيادات المجتمعية من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.
- ✓ تبني إجراءات عملية جديدة بالنسبة إلى لبيوت الإيواء تكون مستجيبة لقضايا النوع على جميع المستويات الإدارية لهذه البيوت، وتقدم للنساء الدعم والحلول طويلة الأجل.
- ✓ تطوير قدرات مقدمي الخدمات الصحية على تناول العنف ضد النساء.
- ✓ زيادة توافر المواد المعلوماتية حول العنف الأسري وأشكال العنف الأخرى وحول الخدمات المقدمة إلى الضحايا.
- ✓ توزيع أفضل الممارسات حول تقديم الخدمات في المناطق المختلفة من أجل النهوض بتبادل الخبرات والآراء.

توصيات مؤتمرات المحافظات

- اثراء الوعي المجتمعي بخطورة العنف الأسري ضد المرأة من خلال ندوات ونشرات للمجلس القومي للمرأة بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المعنية .
- توعية الشباب المقدمين على الزواج بأساليب التعامل الأسري وتربية الأبناء وكيفية مواجهة النزاعات والمشكلات الأسرية من خلال نشر وتفعيل مكاتب الاستشارات الأسرية .
- ضرورة أن يكون للأحزاب السياسية والنقابات المهنية دور فاعل في معالجة قضايا العنف الأسري ضد المرأة .
- توعية المرأة بسبل مواجهة ظاهرة العنف ضدها والمؤسسات التي يمكن أن تقدم لها العون مثل مكتب شكاوى المرأة .
- الاهتمام بالأنشطة المدرسية والرياضية لتفريغ شحنات الأبناء ونبد العنف .
- السعي لتنقية الموروث الثقافي عن العنف ضد المرأة من خلال الرائدات الريفيات وتحسين مستواهم المعيشي لأداء دورهم .
- تحديث الصورة الذهنية للمرأة عن ذاتها وحقوقها ونظرتها للحياة الأفضل من خلال ندوات .
- توفير الرعاية الاجتماعية والصحية للمرأة والدفاع عن النساء اللاتي يتعرضن للعنف .
- توعية المرأة وتدريبها على القيام بالدور المنوط بها في مجال الحد من الصراعات الأسرية .
- اهمية وضرورة الحوار الأسري لحل المشكلات والنزاعات بين الزوجين أو الأبناء لتجنب العنف .
- اجراء البحوث والدراسات التي تهتم لدراسة أسباب الظاهرة وإعداد البرامج العلاجية لها والاستفادة منها على المستوى التطبيقي .
- تفعيل دور جهاز الصحة النفسية والخدمة الاجتماعية بالمدارس والجامعات .
- الترويج وترسيخ فكرة قبول الآخر المختلف جنسياً و عقائدياً وفكرياً .
- تبني خطة قومية مدتها خمس سنوات للقضاء نهائياً على ظاهرة ختان الإناث والزواج المبكر والتعريف بأضراره الصحية والنفسية . . ووضع آلية قانونية ومحددة بشأنهما باعتبار الأول بدني وتجار بالبشر .
- إدراج مواد تعليمية في المواد الدراسية بهدف القضاء على العنف الأسري والمجتمعي .

- الاهتمام بالمواد الإعلامية لزيادة الوعي بقضايا العنف ضد المرأة وتحسين صورتها في الإعلام المرئي والمسموع و المقروء .
- زيادة معدل التواجد الأمني في الشارع المرئي لحماية المرأة من بعض أشكال العنف .
- تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المدارس للقيام بدوره المنشود في الحد من العنف الأسري والمجتمعي .
- الحد من عمالة الأطفال لما لها من أثر فعال وتأثير على زيادة صور العنف .
- الاهتمام بإعداد الشرطة النسائية للتعامل مع المرأة في مراكز وأقسام الشرطة .
- توفير خدمات لمساعدة النساء ضحايا العنف كتوفير بيوت إيواء .
- لقاء الضوء على عنف المرأة ضد المرأة .
- تنظيم وتمويل حملات إعلامية وتثقيفية ودعمها وتمويلها من أجل رفع وعي النساء بحقوقهن الاجتماعية والقانونية .
- أهمية التنسيق بين وزارتي العدل والداخلية والشئون الاجتماعية بشكل فعال لتحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للنساء الواقع عليهن الضرر من العنف الأسري .
- أهمية الحوار الأسري في حسم المشاكل والمنازعات .